الأمم المتحدة
A/RES/66/151

Distr.: General
13 March 2012

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون
البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (*A/66/462/Add.2*)]

٦٦/١٥١ - حقوق الإنسان والحريات الأساسية: حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة مترابطة متشابكة يعزز كل منها الآخر

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير والتعاون على الصعيد الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتشجيع على ذلك،

وإذ تقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم المتحدة والأسس اللازمة لتحقيق الأمن والرفاه الجماعيين، وإذ تسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[(١)] وإعلان وبرنامج عمل فيينا[(٢)]، وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[(٣)] والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[(٣)] وصكوك حقوق الإنسان الأخرى،

وإذ تسلم بأن الهدف المتمثل في أن يعيش البشر أحرارا يمارسون حقوقهم المدنية والسياسية دون خوف وعوز لا يمكن، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتحقق

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

(٣) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

إلا إذا هيئت الظروف التي يمكن فيها لكل إنسان أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تشير إلى أن إعلان وبرنامج عمل فيينا أعادا تأكيد أن الحق في التنمية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية[٤]، حق عالمي غير قابل للتصرف وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وأن الإنسان هو محور التنمية، وإذ تقر بأنه على الرغم من أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان، لا يجوز التذرع بانعدام التنمية لتبرير النيل من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى ضرورة أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وبالحوار والتعاون على نحو بناء على الصعيد الدولي، بغية النهوض بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، وحمايتها،

وإذ تسلم بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل كفالة أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية غير قابلة للتجزئة مترابطة متشابكة يعزز كل منها الآخر ومن أجل أن تعامل على نحو يتوخى فيه الإنصاف والتكافؤ، مع الاعتراف بأهمية الدور الذي يؤديه في هذا الصدد تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

١ - **تعيد تأكيد** أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة مترابطة متشابكة يعزز كل منها الآخر وأن جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تعامل على نحو يتوخى فيه الإنصاف والتكافؤ على قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام؛

٢ - **تشير** في هذا الصدد إلى أهمية كفالة النظر في مسائل حقوق الإنسان على نحو تراعى فيه مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية؛

٣ - **تؤكد** أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر؛

٤ - **تقر** بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

---

(٤) القرار ١٢٨/٤١، المرفق.

٥ - **تؤكد** أن انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع يحول دون التمتع بحقوق الإنسان على نحو كامل وفعال، وتعيد تأكيد ضرورة أن تتخذ الدول خطوات لإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية من جراء عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٦ - **تشجع** الدول على مراعاة الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها وتعزيز كل منها الآخر لدى إدماج مسألة تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في السياسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع ولدى النهوض بالتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، مع الإشارة إلى أن الدول مسؤولة في المقام الأول عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٧ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز جهودها من أجل مراعاة الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها وتعزيز كل منها الآخر لدى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطتها، بغية الإسهام في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها ومراعاتها على الصعيد العالمي؛

٨ - **تنوه** بالمساهمة الإيجابية لجميع الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني، في تعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها وتعزيز كل منها الآخر، وتشجعها على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد، حسبما يكون ملائما لأنشطتها؛

٩ - **تشجع** مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والجهات المعنية بالإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والجهات الأخرى المكلفة بولايات على مواصلة تعزيز الجهود من أجل مراعاة الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها وتعزيز كل منها الآخر لدى الاضطلاع بولاياتهم؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٩
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١